

الجهود التمويلية للبنك الأفريقي للتنمية (BAD) في دعم الأمن الاقتصادي الإفريقي - مع الإشارة لحالة الاقتصادات الإفريقية-

تاريخ قبول المقال للنشر 2017/10/26

تاريخ استلام المقال: 2016/04/14

د. بلال بوجمعة* جامعة أحمد دراية بأدرار

البريد الإلكتروني: boudjemaabellal@yahoo.fr

أ. العشي وليد** طالب دكتوراه جامعة أحمد دراية بأدرار

البريد الإلكتروني: oualidlachi@yahoo.fr

الملخص:

يمثل الأمن الاقتصادي في إفريقيا معضلة أساسية، حيث فرضت على الدول الإفريقية منذ استقلالها في ستينات القرن الماضي تهديدات ومشاكل الفقر والتخلف، لكن المستجدات برزت في العقد الأخير من القرن العشرين في ظل التحولات الاقتصادية من عولمة وتكتلات اقتصادية، وصعوبة حصول البلدان النامية على الرساميل التمويلية الأجنبية.

ومن بين المنظمات التمويلية الفاعلة في الفضاء التنموي الإفريقي نجد البنك الإفريقي للتنمية (BAD)، فهي تعتبر من المنظمات التي تسهر على الحد من التهديدات الاقتصادية التي تهدد السيادة الاقتصادية للدول الإفريقية، وهو ما يصطلح عليه بالأمن الاقتصادي الإفريقي.

الكلمات المفتاحية: الأمن الاقتصادي الإفريقي، البنك الإفريقي للتنمية، الحد من الفقر، التحولات الاقتصادية الراهنة.

* أستاذ محاضر¹، جامعة أحمد دراية بأدرار، رئيس فرق بحث I.AAF.E.DD بمخبر التكامل الاقتصادي الإفريقي، boudjemaabellal@yahoo.fr

** طالب دكتوراه، جامعة أحمد دراية بأدرار، مخبر التكامل الاقتصادي الإفريقي، oualidlachi@yahoo.fr

Résumé

La sécurité économique en Afrique représente un problème fondamental, ou imposée aux pays africains depuis son indépendance dans les années soixante des menaces, problèmes de pauvreté et de sous-développement, mais de nouveaux développements ont émergé dans la dernière décennie du XXe siècle à la lumière des changements économiques de la mondialisation et des intégrations économiques, et financement de capitaux étrangers.

Parmi les organismes de financement actifs dans le développement de l'espace africain, nous trouvons la Banque africaine de développement (BAD). Il est l'une des organisations qui vise la lutte contre des menaces de la sécurité économique africaine.

Mots clés:

La sécurité économique de l'Afrique, la Banque africaine de développement, lutter contre la pauvreté, les changements économiques actuelles.

المقدمة:

يهدف الأمن الاقتصادي الإفريقي إلى تمكين الأسر والمجتمعات الإفريقية من تغطية مصاريفها الإجبارية والحفاظ على مصادر كسب العيش، ومن بين المنظمات التمويلية الفاعلة في الفضاء التنموي الإفريقي نجد البنك الإفريقي للتنمية (BAD) لما لها من امتداد جغرافي تاريخي مهم. ولعل أهم العوامل المساعدة على تحقيق هدف الأمن الاقتصادي هي مكافحة الفقر بهدف الارتقاء بالإنتاج وتقليص الفجوة الاقتصادية بينها وبين الدول المتقدمة للاندماج الإيجابي في الاقتصاد العالمي، ويتبنى البنك الإفريقي للتنمية (BAD) العديد من التدابير التمويلية، لتحقيق النمو الاقتصادي المستديم ومكافحة الفقر في إفريقيا. ومن هذا المنطلق سنحاول من خلال هذه الورقة البحثية معالجة الإشكالية التالية:

ما المساهمة التمويلية للبنك الإفريقي للتنمية في تحسين مؤشرات الأمن الاقتصادي في بعض الاقتصادات الإفريقية؟

منهج ومصادر الدراسة:

في محاولتنا الإجابة على الإشكالية المعروضة، اعتمدنا الأسلوب الوصفي التحليلي لتشخيص الدور التمويلي للبنك الإفريقي للتنمية في تحسين مؤشرات الأمن الاقتصادي، أما من حيث مصادر بيانات الدراسة تمثلت أساسا في تقارير البنك الإفريقي للتنمية والبنك الدولي.

حدود الدراسة: تشمل المكانية والزمانية

الحدود المكانية: تشمل الدراسة على الدول الإفريقية التالية (الجزائر؛ كوت ديفوار؛ أوغندا؛ الكامرون؛ مالاوي)

الحدود الزمنية: تشمل الفترة الزمنية لدراسة مؤشرات الأمن الاقتصادي ما يلي: 2005-2014.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية البحث في محاولة معالجة موضوع الجهود التمويلية للبنك الإفريقي للتنمية وما يوفره هذا الأخير من مزايا إيجابية للاقتصاد الإفريقي، بالإضافة إلى مساهمته في عملية التمويل الرأسمالي، فإنه يعد وسيلة هامة للحد من الفقر الذي يعتبر أهم مهدد للأمن الاقتصادي الإفريقي.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تبيان دور البنك الإفريقي للتنمية في تمويل بعض الاقتصادات الإفريقية، بغية استغلال طاقاته من خلال تحسين أهم مؤشرات الأمن الاقتصادي الإفريقي والتي تشمل توفير فرص العمل؛ وتحسين المستوى الصحي بالإضافة الى زيادة معدلات النمو للدول التي استفادت من تمويل البنك المختارة

ونعالج إشكالية هذه الدراسة من خلال التطرق إلى المحاور التالية:

المحور الأول: دور البنك الإفريقي للتنمية في ضمان الأمن الاقتصادي الإفريقي من خلال أهدافه ومرتكزاته.

المحور الثاني: وضع مؤشرات الأمن الاقتصادي الإفريقي من خلال التمويل الممنوح من طرف البنك الإفريقي للتنمية.

المحور الأول: دور البنك الإفريقي للتنمية في ضمان الأمن الاقتصادي الإفريقي من خلال أهدافه ومرتكزاته

لقد ظل الاهتمام بدور البنك التنموي الإفريقي يتزايد نتيجة للدور المتعاظم الذي يلعبه في توفير الأمن الاقتصادي الإفريقي لمجابهة التحديات الكبيرة التي تفرضها عولمة الاقتصاد، ذلك أن المتغيرات الاقتصادية الهائلة التي شهدتها العالم خلال الفترة الماضية تجعل الحاجة أكثر إلحاحا لتكامل الجهود الإفريقية لتحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع والحاجيات الأساسية.

أولاً: الأمن الاقتصادي الإفريقي

1- الأمن الاقتصادي

يعرف الأمن الاقتصادي باعتباره الحالة التي تمكن الأفراد؛ أو الأسر؛ أو المجتمعات المحلية من تلبية احتياجاتهم الأساسية وتغطية المصاريف الإجبارية تغطيةً مستدامةً، بالنظر إلى الاحتياجات الوظيفية والبيئة والمعايير الثقافية السائدة.¹

كما تعرف الأمم المتحدة الأمن الاقتصادي: " أن يملك المرء الوسائل المادية التي تمكنه من أن يحيا حياة مستقرة ومشبعة. وبالنسبة لكثيرين يتمثل الأمن الاقتصادي، ببساطة، في امتلاك ما يكفي من النقود لإشباع حاجاتهم

التالي:

الرابط

على

متوفر

الاقتصادي،

الأمن¹

[://www.icrc.org/ara/resources/documents/publication/p0954.htm](http://www.icrc.org/ara/resources/documents/publication/p0954.htm)

تاريخ الاطلاع: 2015/12/01.

الأساسية، وهي: الغذاء، والمأوى اللائق، والرعاية الصحية الأساسية، والتعليم.¹ ونعم الغذاء والطاقة والبيئة تخضع للملكية العامة، ولما تجاوزت بعض الحكومات حدود هذه القاعدة برزت مشكلات الأمن الغذائي، الأمن الطاقوي.²

وهناك من عرّف الأمن الاقتصادي بأنه يعني التنمية؛ إذ إن ظاهرتي الأمن الاقتصادي والتنمية مترابطتان، وحسب تقرير الأمم المتحدة لسنة 1990 تعريف التنمية البشرية على أنها³: "توسيع خيارات الناس المتاحة"؛ وفي نفس السياق، وافق المؤتمر الدولي لحقوق الإنسان في فيينا عام 1993 على إعلان الحق في التنمية ليربط بين حقوق الإنسان والتنمية، وبين التنمية والديموقراطية التي تهدف إلى تنمية الإنسان في مجتمع ما بكل أبعاده الاقتصادية والسياسية وطبقاته الاجتماعية، بغية الانتقال من حالة غير مرغوب فيها إلى حالة مرغوب فيها.

ولتحقيق الأمن الاقتصادي من خلال اشباع الحاجات الأساسية؛ اعتمدت الأمم المتحدة التعليم والتدريب نواة أساسية لتحقيق التنمية بواسطة:

- ✓ استخدام أفضل للقوى العاملة من خلال توفير مستويات أعلى من التشغيل المنتج؛
- ✓ تحسين نوعية القوى العاملة من خلال التعليم المهني والتدريب؛
- ✓ حفز الدعم الشعبي لجهود التنمية الوطنية وإشراك أوسع للفئات الاجتماعية.

¹ سنتي الزازية، الثروة البترولية والأمن الاقتصادي العربي، مجلة "المستقبل العربي" مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 432، فيفري 2015، ص53.

² بشير مصيطفي، نهاية الربيع (الأزمة والحل)، جسور للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الجزائر، 2015، ص53.

³ مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية: نظريات وسياسات وموضوعات، دار وائل للنشر، 2007، عمان، الاردن، ص120.

ويمكن تحديد أهم عناصر التنمية في الآتي:¹

- ✓ التنمية الاقتصادية ما هي إلا ركيزة أساسية لنهضة حضارية يسعى إليها المجتمع وفق خصوصيه، لذلك لابد من وجود تصور واضح للتنمية الشاملة في المجتمع.
- ✓ أساس التنمية الشاملة هي التنمية الاقتصادية المستقلة التي تهدف إلى:

- تطوير الهيكل الإنتاجي في اتجاه التنوع والتشابك، للقضاء على التبعية الخارجية.
- تطوير علاقات الإنتاج بما يخدم عدالة توزيع الدخل القومي.
- توفير الحاجات والخدمات الأساسية للمواطنين.

2- الأمن الاقتصادي الافريقي

نتناول مفهوم الأمن الاقتصادي الافريقي انطلاقا من الابعاد الاساسية التي حددها تقرير التنمية البشرية (عام 1994 لبرنامج الامم المتحدة) وتشمل الدخل الحقيقي؛ الفقر؛ العمالة والحماية الاجتماعية.

يهدف الأمن الاقتصادي إلى تمكين الأسر والمجتمعات المحلية-الافريقية- من تغطية مصاريفها الإجبارية والحفاظ على مصادر كسب العيش المستدامة أو استعادتها.²

وخلصت الباحثة في الشأن الافريقي 'هنادى سلطان' بضرورة إعادة صياغة مفهوم الأمن الاقتصادي الافريقي لان الدراسات أثبتت أن نسبة الأمن

¹ محمد صفوت قابل، نظريات وسياسات التنمية الاقتصادية، الأردن، 2008، ص73.

² الأمن الاقتصادي، مرجع سابق.

الاقتصادي في الدول المتقدمة بلغ 25 بالمائة، واعتبرت الباحثة ارتفاع مستوى الدخل الفردي الأفريقي لا يعكس الامن الاقتصادي الأفريقي.¹

ويعتبر الفقر من المصادر الرئيسية لانعدام الامن الاقتصادي في الدول الأفريقية، حيث يعيش ثلاثة ملايين أفريقي في فقر مدقع، ويعود سبب هذا الهدر المأساوي في الطاقات البشرية إلى البطالة والبطالة الجزئية وانخفاض الإنتاجية في الوظائف الموجودة، ولا سيما في الزراعة وفي الاقتصاد غير المنظم في المناطق الحضرية - أهم مصدر للعمالة في معظم الاقتصادات الأفريقية.²

ومن تم يتبين أن انخفاض الإنتاجية؛ والبطالة الجزئية؛ وتدني مستويات الدخل والأجر عوامل رئيسية تحدد جميعها الأشخاص غير القادرين على كسب عيش لائق والحصول على الاحتياجات الاجتماعية الأساسية لذاتهم ولأسرهم، ويعيش أكبر عدد من الفقراء العاملين في أفريقيا جنوب الصحراء، حيث انخفض معدل الفقر المدقع في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى انخفاضا طفيفاً؛ من 58 في المائة إلى 51 في المائة خلال الفترة ما بين عام 1990 وعام 2005.³ وفي مجال الحد من الفقر، انخفضت نسبة السكان الذين يعيشون في منطقة شمال أفريقيا إلى أقل من 1.25 دولار في اليوم، أما البنك الدولي حدد عتبة الفقر من 5 في المائة إلى 3 في المائة في الفترة الفاصلة بين عامي 1990 و 2005.⁴

¹ هنادى سلطان، "الأمن الاقتصادي الأفريقي بين الواقع والمأمول، مؤتمر بعنوان "الأمن الانساني في أفريقيا" بمقر المعهد بجامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، 26-27 ماي 2015، ص1.

² الخلاص الفقر آراء من أفريقيا، الاجتماع الإقليمي الأفريقي العاشر، أديس أبابا، ديسمبر 2003، ص1،

متوفر على الرابط www.ilo.org/public/arabic/standards/.../dg-rep3.pdf، تاريخ الاطلاع 2015/12/01

³ القضاء على الفقر والجوع: الهدف الإنمائي 1 للألفية، متوفر على الرابط:

<http://www.un.org/ar/ecosoc/about/mdg1.shtml> ، تاريخ الاطلاع 2015/12/01

⁴ الامم المتحدة، تقرير عن الاهداف الانمائية للألفية، 2011، متوفر على الرابط:

وقد تسارع معدل انخفاض الفقر في أفريقيا، على الرغم من أن أكثر من 40 في المئة من سكان جنوب الصحراء الكبرى لا تزال تعيش الفقر المدقع في عام 2015،¹ وبالتالي لم تحقق منطقة جنوب الصحراء الكبرى الأفريقية هدف الحد من الفقر المدرجة ضمن الأهداف الإنمائية للألفية.

كما كان نحو ثلث تدفق المعونات من المانحين يذهب إلى أقل البلدان نمواً. وفي عام 2012، بلغت نسبة المعونة المقدمة من مانحي لجنة المساعدة الإنمائية إلى أقل البلدان نمواً 0.09 في المائة من مجموع الدخل الوطني الإجمالي لتلك البلدان المانحة، وهو أدنى معدل بلغته هذه المعونة منذ عام 2008.²

وفي عام 2013، هبط صافي المعونة الثنائية المقدمة لأفريقيا (حيث يوجد 34 بلداً من أقل البلدان نمواً البالغ عددها 48 بلداً) بنسبة 5.6 في المائة ليبلغ 28.9 بليون دولار بالقيمة الحقيقية.³ ويشير استقصاء لجنة المساعدة الإنمائية إلى احتمال استمرار الهبوط بنسبة 5 في المائة في المعونة القطرية المقدمة إلى أقل البلدان نمواً والبلدان المنخفضة الدخل، وخصوصاً في أفريقيا، مما يعكس تراجع إمكانية الوصول إلى موارد المنح التي تعتمد أقل البلدان نمواً عليها كثيراً. وكشف الاستقصاء أيضاً عن وجود تركيز حالي في الأجل المتوسط على البلدان المتوسطة الدخل — وكثير منها لديه أعداد كبيرة من

1 ، تاريخ http://www.un.org/arabic/millenniumgoals/pdf/MDG2011.North.Africa_PR.pdf الاطلاع 2015/12/01.

MDG 1: Eradicate extreme poverty and hunger. <http://www.mdgmonitor.org/mdg-1-eradicate-poverty-hunger>

² الامم المتحدة، تقرير عن الاهداف الإنمائية للألفية، 2014، متوفر على الرابط:

، تاريخ http://www.un.org/arabic/millenniumgoals/pdf/MDG2014.North.Africa_PR.pdf الاطلاع 2015/12/01

³ نفس المرجع.

السكان الذين يعيشون في فقر مدقع. ويرجح أن تأخذ المعونة المقدّمة إلى هذه البلدان شكل القروض الميسرة.

ولقد تحسن أداء الاقتصادات الأفريقية على حد ما ذكرته اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، حيث ارتفع معدل النمو من 3.2 في المائة عام 2002 إلى زهاء 4.2 في المائة عام 2003، إلا أن معدل النمو تراجع إلى 3.4 في المائة عام 2015 من 4.6 في المائة عام 2014، ليصبح هذا هو أدنى معدل تسجله المنطقة منذ عام 2009.¹

وتعتبر العمالة الآلية الرئيسية التي توزع منافع النمو الاقتصادي على الذين ساعدوا في خلقها، وهي السبيل الذي يقود إلى تخفيف حدة الفقر. ولا يفضي النمو الاقتصادي إلى تخفيف حدة الفقر إلا إذا تحقق في بيئة سياسات اقتصادية كلية تراعي قضايا الفقر والعمالة. وفي الوقت الحاضر، لم تتحقق طاقة العمالة على تخفيف حدة الفقر على أكمل وجه في أفريقيا للأسباب التالية:²

- ✓ إنتاجية الفقراء العاملين، بمن فيهم أولئك العاملون في المزارع الصغيرة والاقتصاد غير المنظم، غير كافية لتوليد فائض من أجل الادخار؛ أو الاستهلاك؛ أو الاستثمار المحلي،
- ✓ المنتجون غير قادرين على تحسين سلسلة القيم التي تمكنهم من التنافس على الصعيد الدولي والاحتفاظ بحصة مرتفعة من القيمة المضافة داخل بلدانهم،

¹ عرض عام عن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، متوفر على الرابط: <http://www.albankaldawli.org/ar/region/afr/overview> تاريخ الاطلاع 2017/01/25.

² الخلاص من الفقر: آراء أفريقيا، مرجع سابق، ص 1.

✓ البلدان الأفريقية لا تستطيع توصيل السلع التي تنتجها (زراعية بصورة رئيسية) إلى الأسواق.

ثانيا: ماهية البنك الإفريقي للتنمية (BAD)

1- تعريف البنك الإفريقي للتنمية

يعتبر من أهم مؤسسات التمويل الإقليمية المتعددة الاطراف، فهو أول مؤسسة تمويلية للتنمية بأفريقيا، أنشأت في 4 اوت 1963 من طرف 23 دولة إفريقية، ودخلت حيّز التنفيذ في 10/09/1964، تضمّ حاليا 80 عضوا منها 54 دولة إفريقية، مقرّها الحالي ابيدجان عاصمة كوت ديفوار. كما أنه يشكّل مع صندوق التنمية الإفريقي والصندوق الخاص النيجيري مجموعة بنك التنمية الإفريقي، كما تقوم مهمة البنك الرئيسية على المساهمة في توفير التمويل على شكل قروض أو منح لتحقيق النمو الاقتصادي المستديم ومكافحة الفقر في افريقيا، يتزّأس هذه المجموعة حاليا "كينوامي اديسانا"، الذي انتخب في 16/04/2015، كما يقتصر نشاط هذه المؤسسة التنموية في الحيّز الجغرافي الإفريقي فقط وذلك بتعبئة الموارد المالية الداخلية والخارجية اللازمة لتفعيل نشاطها بنفس مبادئ البنك الدولي. حيث قامت وكالات التصنيف الائتماني العالمية بتصنيف البنك في صنف AAA ومنذ 1982 قرّر مجلس ادارة البنك فتح رأسماله لبلدان غير افريقية ليصل الآن الى اكثر من 100 مليار دولار ويقوم بتشغيل 1932 عامل¹.

1-1 موارد البنك:

¹ Groupe de la banque africaine de développement, la BAD en bref, 2013P 3, Disponible sur l'URL suivant : http://www.regions-francophones.org/site/static/countryuploads/37/La_BAD_en_bref.pdf (Consulté le 01/12/2015)

تكون موارد البنك في شكل صندوق عادي وصندوق خاص، حيث تتمثل في ما يلي¹:

- أموال المساهمين من دول الاعضاء والتي تمّ بها تكوين رأس مال البنك؛
- الحصول على قروض من الاسواق المالية الدولية؛
- عائدات تسديد القروض الممنوحة من طرف البنك؛
- المداخل الناتجة من توظيفات البنك؛
- اضافة إلى الموارد الخاصة؛ التي تتمثل في:
- موارد صندوق التنمية الافريقي؛
- موارد الصندوق الخاص النيجيري التي تمنحها الحكومة النيجيرية، في 2012 قدرّت 253 مليون دولار؛
- فتح رأس مال البنك لبلدان غير افريقية مثلا سمح هذا الاجراء في انتقال راس مال البنك من 2.9 مليار دولار في 1982 الى 6.3 مليار دولار في 1983، ليصل في 2012 الى 103 مليار دولار؛

1-2 أسس عملية الاقتراض من مجموعة البنك الافريقي للتنمية

تتعامل المجموعة التمويلية مع ثلاث اصناف من الدول حسب معيار قابلية التسديد والدخل الفردي الحقيقي وهي كما يلي²:

الصف الأول: يمثل دول ضعيفة الدخل حيث الدخل الفردي أقل من 540 دولار يتعامل معها صندوق التنمية الافريقي الذي يقوم بتمويلها على شكل قروض سهلة أو منح؛

¹ Groupe de la banque africaine de developpement, la BAD en 10, 2010, P 5-6, . Disponible sur l'URL suivant: http://www.afdb.org/fileadmin/uploads/afdb/Documents/Publications/La_BAD_en_10.pdf (Consulté le 01/12/2015)

² Groupe de la banque africaine de développement, stratégie du secteur de l'agriculture 2010-2014, janvier 2010, p 15

الصف الثاني: يمثلّ دول متوسطة الدخل الفردي ما بين (540-1050) دولار وعموما تتعامل معها كل نوافذ الاقراض لمجموعة بنك التنمية الافريقي حسب طبيعة التمويل؛

الصف الثالث: يمثلّ دول مرتفعة الدخل اكثر من 1050 دولار تتعامل معها البنك الافريقي للتنمية.

وتتم عملية الاقتراض تبعا لنظام التصويت على أساس القوة التصويتية، وذلك حسب قيمة المساهمة المالية لكل دولة حيث تمتلك الدول الافريقية 59.609 % من صلاحيات التصويت، بينما الدول الاعضاء من خارج افريقيا تمتلك 40.491 % من القوة التصويتية. وهذا الجدول يوضّح أهم المساهمين في البنك الافريقي للتنمية¹:

الجدول رقم(1): أهم المساهمين في البنك الافريقي للتنمية

الدول الاعضاء من داخل افريقيا	نسبة المساهمة بـ %	الدول الاعضاء من خارج افريقيا	نسبة المساهمة بـ %
نيجيريا	9.301	الوم.أ	6.610
مصر	5.390	اليابان	5.505
جنوب افريقيا	4.906	المانيا	4.135
الجزائر	4.240	كندا	3.810
كوت ديفوار	3.708	فرنسا	3.768
ليبيا	3.691	ايطاليا	2.443
المغرب	3.505		
زيمبابوي	2.057		
غانا	2.019		

المصدر: من اعداد الباحثين انطلاقا من معطيات تقرير البنك الافريقي للتنمية:

Banque africaine de développement, répartition des voix par administrateur, état du pouvoir de vote au 31 janvier 2015, p 1-2

¹ Banque africaine de développement, répartition des voix par administrateur, état du pouvoir de vote au 31 janvier 2015, p 1-2

ثالثا: أهداف البنك الإفريقي للتنمية

يهدف البنك الإفريقي للتنمية منذ تأسيسه الى تحقيق أهداف ذات صيغة اجتماعية واقتصادية كما أشرنا سابقا، فهي تنتهج نفس منهج البنك الدولي، حيث قام البنك بإعداد استراتيجية للفترة 2013-2022 من خلالها تهدف الى تحقيق النمو الشامل مع مراعاة الجانب البيئي وهذا ما يعرف بالنمو الأخضر¹

1- الاهداف الاقتصادية

- دعم المبادرة الإفريقية الموجهة للمساعدة الفردية والجماعية للتنمية الاقتصادية للدول الاعضاء الإفريقية منها ولدعم قدراتها على الاندماج الجهوي²؛
- توفير المساعدة المالية والفنية لأجهزة تمويل التنمية في إفريقيا، بصفة خاصة بنك تمويل إفريقيا الغربية؛ وبنك إفريقيا الاستوائية للتجارة والتنمية؛ وبنك شرق إفريقيا للتنمية؛ وبنك دول إفريقيا الوسطى؛
- تمويل جزئي او كلي للمشاريع الزراعية والصناعية والخاصة بالبنية التحتية لدول الاعضاء؛
- تشجيع القطاع الخاص وذلك بتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة³؛
- توجيه الاستثمارات نحو مجال التكوين التكنولوجي وتدعيم الكفاءات خاصة الفئة الشبانية مع العمل على توفير مناصب الشغل وكل هذا للاستغلال الامثل لموارد القارة والحد من ظاهرة هجرة الادمغة؛

¹ Groupe de la banque africaine de développement, "présentation financière", 2014, p16

² Groupe de la banque africaine de développement, "au centre de la transformation de

l'afrique, stratégie pour la période 2013-2022", p43

³ Secteur privé et développement, "le financement des PME en Afrique subsaharienne",

revue de PROPARCO, numéro 01, mai 2009, p 20

- المساعدة على التسيير الفعال للموارد الطبيعية خاصة غير المتجددة كالثروة البترولية، من أجل حماية الأمن الطاقوي والمساهمة في إنجاز المشاريع الخاصة بالطاقة البديلة؛
- تقديم تقارير دورية سنوية من أجل توجيه وإصلاح السياسات التنموية في البلدان الأفريقية.

2- الأهداف الاجتماعية

- الحد من ظاهرة الفقر في الدول الاعضاء داخل الاقليم وذلك بتعبئة المدخرات من أجل إعادة استثمارها خاصة في القطاع الزراعي الذي يعتبر من السبل الكفيلة لتحقيق الامن الغذائي الافريقي؛
 - المساهمة في تعزيز فعالية النظام التعليمي والتربوي في افريقيا وذلك بإنشاء مدارس ومراكز تكوين؛
 - التسوية بين الجنسين وتحسين الاوضاع الاجتماعية للمرأة ومكافحة اللامساواة الاجتماعية؛
 - تخفيض عدد الوفيات عند الاطفال ومكافحة مختلف الامراض والأوبئة كالايبولا والايديز والملا ربا المنتشرة خاصة في الدول الهشة من غرب افريقيا؛
 - الحد من ظاهرة الفقر والمجاعة التي تهدد الامن الاقتصادي الافريقي وذلك بالعمل على الرفع من مستوى الرفاهية وتخفيض فجوة الدخل بين الفرد الافريقي ونظيره في الدول المتقدمة فمثلا ما يتقاضاه الفرد الافريقي يقل 20 مرة عن الدخل الفردي بالولايات المتحدة الامريكية.
- المحور الثاني: وضع مؤشرات الأمن الاقتصادي الإفريقي من خلال التمويل الممنوح من طرف البنك الإفريقي للتنمية.**

اتضح من تحليل المحور الأول، أن الفقر من أهم مهددات الأمن الاقتصادي، ولحد من هذه التهديدات ينبغي توفير فرص العمل؛ وتحسين

المستوى الصحي. لهذا من بين المؤشرات التي سنقوم بدراستها تشمل قوة العمل؛ وتحسين المستوى الصحي بالإضافة إلى تحليل معدلات النمو لعينة الدول المختارة والتي استفادت من تمويل البنك سواء على شكل قروض؛ أو منح للتقليل من الفقر في هذه البلدان لتحقيق الامن الاقتصادي.

أولاً: وضع مؤشرات الأمن الاقتصادي في الجزائر

تقع الجزائر في شمال إفريقيا؛ وهي عضواً في البنك الإفريقي للتنمية حيث كانت من بين الدول المؤسسة له في 10/09/1964، ونظر لكون الجزائر تساهم في أنشطة البنك الإفريقي للتنمية (BAD)، فقد بلغ تمويل البنك الإفريقي التنموي للجزائر من قروض وإعانات 1892.3 مليون UC* منذ 1967 الى 2014 من أجل تحقيق نمو مستديم والحد من الفقر،¹ لكن رغم هذا التمويل ورغم المخططات المختلفة لم يخرج الاقتصاد الجزائري عن نطاق أحادية الإنتاج، إذ ارتبط نمو الناتج المحلي. وترك الانخفاض الحاد لأسعار البترول في نهاية 2006 وطأته الثقيلة على المتغيرات الكلية في الجزائر حيث شهد نمو الناتج المحلي هبوطاً محسوساً وهو ما نلاحظه في الجدول التالي:

الجدول (2): تطور معدل النمو في الجزائر ما بين 2005-2014

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
% PIB	5.9	1.7	3.4	2	1.6	3.6	2.8	3.3	2.8	3.8

المصدر: من اعداد الباحثين انطلاقاً من معطيات البنك الدولي، متوفر على الرابط

التالي:

<http://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD/countries> ، تاريخ

الاطلاع 2015/12/01

* 1UC = 1.44881 USD en 2014

¹ Groupe de la banque africaine de développement, rapport annuel 2014, p266.

. Disponible sur l'URL suivant

http://www.afdb.org/fileadmin/uploads/afdb/Documents/Generic-Documents/Rapport_annuel_2014.pdf (Consulté le 01/12/2015)

في مطلع العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، ارتفعت أسعار النفط لتحقق إيرادات الجزائر لم يشهد مثيلا لها ففي 2005 حققت نمو بمعدل 5%، لكن الصدمات الخارجية المرتبطة بالركود العالمي الذي بدأ في 2007، ترك آثاره على الاقتصاد الجزائري ما أدى إلى انخفاض معدل النمو إلى 1.6 سنة 2009 كما سجل معدل النمو الاقتصادي ارتفاع بحوالي 4% في 2014 مقارنة بـ 3% في 2013، كما أن نسبة المحروقات في الناتج المحلي في 2013 بلغت 29.6%. وبسبب تراجع قدرات التكرير خلال نفس الفترة بـ 35% أثر ذلك على سلبا على الاقتصاد الجزائري،¹ من خلال تدني الخدمات الضرورية كالصحة والتعليم والمياه الصالحة للشرب وتدني المستوى المعيشي للفرد، لهذا أولت السلطات اهتماما كبيرا بالإنفاق على الرعاية الصحية تكملة لتمويل البنك الإفريقي للتنمية (BAD)، إذ خلال العشر سنوات تضاعف الإنفاق حيث في 2013 بلغ 6.64% مقارنة بـ 2005 بنسبة 3.23%. وهذا ما نلاحظه من خلال الجدول التالي:

جدول(3): تطور معدل الإنفاق الإجمالي على الرعاية الصحية

السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الإنفاق على الرعاية الصحية (%PIB)	3.23	3.35	3.82	4.20	5.18	4.82	5.14	6.01	6.64	7.21

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي،، متوفر على

الرابط التالي:

، <http://data.albankaldawli.org/indicator/SH.XPD.TOTL.ZS?locations=DZ>

تاريخ الاطلاع 2015/12/01

وللحد من الفقر تم تسجيل انخفاض في معدلات البطالة، فمن خلال (الجدول 4) نلاحظ أنّ معدلات البطالة انخفضت وبشكل مستمر في الفترة

¹ بشير مصيطفي، نهاية الربيع (الأزمة والحل)، مرجع سابق، ص 27.

ما بين 2005 و2014، إلا أن سوق الشغل بالجزائر غير مرن ما دامت الوظائف المنشأة لا تتناسب مع حجم الاستثمارات الكبرى خلال عشرية بداية الالفية الثالثة والتي ولت سقف 400مليار دولار.¹

الجدول (4) تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 2005-2014

2014

السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
البطالة % من اجمالي القوى العاملة	15.30	12.30	13.80	11.30	10.19	10	10	11	9.8	9.5

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي، متوفر على الرابط التالي:

<http://data.albankaldawli.org/indicator/SL.UEM.TOTL.ZS> تاريخ

الإطلاع 2015/12/01

ثانيا: وضع مؤشرات الأمن الاقتصادي في كوت ديفوار (ساحل العاج)

تقع دولة "كوت ديفوار" من غرب افريقيا، حيث تحصلت على تمويل من طرف البنك التنموي الافريقي بمقدار 1809.3 مليون UC من 1967 الى 2014 من اجل تحقيق نمو مستديم والحد من الفقر.²

تأثر مناخ العمال في "كوت ديفوار" بداية الالفية الثالثة بسبب الصراع المسلح في سبتمبر 2002 الناتجة من عن الازمة الاجتماعية والسياسية، فهو اقتصاد يعتمد بشكل كبير على القطاع الزراعي ما نسبته 23% من الناتج المحلي. ويشارك ما يقرب من 70% من الشعب الإيفواري، ما يفسر استقرار

¹ بشير مصيطفى، الإصلاحات التي نريد(مقالات في الاقتصاد الجزائري)،جسور للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، الجزائر، 2012، ص.8.

² Groupe de la banque africaine de développement, rapport annuel 2014, op-cit, p267.

معدل البطالة خلال عشرة سنوات ما بين 2005-2014؛ هذا ما يوضحه الجدول رقم (5) .

الجدول رقم(5) تطور مؤشرات الأمن الاقتصادي في كوت ديفوار

السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
البطالة % اجمالي القوي العاملة	4.1	4.1	4.1	4.1	4.1	4.1	4.1	4.1	4.1	4
اجمالي الناتج المحلي* 10 ⁹ دولار	17	18	20	24	24	25	25	27	31	34
الانفاق على الرعاية الصحة (PIB%)	5.69	6.06	4.48	6.39	6.76	6.87	6.69	6.47	5.70	-

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي، متوفر

على (Consulté le 01/12/2015):

<http://data.albankaldawli.org/indicator/SL.UEM.TOTL.ZS>

<http://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD/countries>

<http://data.albankaldawli.org/indicator/SH.XPD.TOTL.ZS/countries>

إلا أنه على مستوى الامن الصحي حذرت الأمم المتحدة من تداعيات انتشار "مرض الإيبولا" خارج البلدان المتضررة، حيث أشار تقريرها¹ إلى أنّ آثار "مرض الإيبولا"، كما أن من تؤثر، الأمر الذي ينعكس على الامن الاقتصادي بالسلب ظهرت في دول غرب أفريقيا وانتشرت بسرعة، وذلك بسبب العلاقات القوية بين دول المنطقة، إن عواقب تفشي الإيبولا هائلة، فتجنب المخاطر وإغلاق الحدود تسبب في كثير من الضرر؛ مما أثر على الاقتصاديات والمجتمعات في عدد كبير من البلدان، في جميع أنحاء المنطقة. ومن المتوقع أيضاً انخفاض نصيب الفرد من الدخل لسكان المنطقة بنسبة 18 دولاراً سنوياً بين عامي 2015 و2017، وأشار التقرير إلى ارتفاع معدل الفقر في كوت ديفوار بنسبة لا تقل عن 0.5 في المائة بسبب فيروس إيبولا من

¹ <http://www.un.org/arabic/news/topstory.asp?month=3&year=2015>
الأمم المتحدة- الاستعراض السنوي لأحداث عام 2015 -

السكان رغم قيامها بعدة خطط للحد من الفقر وزيادة الانفاق على الرعاية الصحية **جدول (5)**؛ منها ورقة استراتيجية الحد من الفقر 2009-2015 وعدة خطط لتطوير الزراعة لتحقيق الاكتفاء الغذائي وتحقيق هدف الحكومة (الحد من الفقر).

ثالثاً: وضع مؤشرات الأمن الاقتصادي في أوغندا

تقع أوغندا في شرق إفريقيا، تحصلت على تمويل من طرف البنك الإفريقي للتنمية على شكل قروض وإعانات 1914 مليون UC* منذ 1967 إلى 2014 من أجل تحقيق نمو مستديم والحد من الفقر.¹ تعتبر أوغندا بلد زراعي تزرع فيها البطاطا والذرة والأرز والشاي والقطن وقصب السكر، هذا إلى جانب صيد الأسماك وتربية الحيوانات واستخراج النحاس والقصدير وقطع الاخشاب الجيدة.

يعد القطاع الزراعي أهم القطاعات الاقتصادية في أوغندا حيث يمثل 29% من الناتج المحلي الاجمالي، ويجذب ما يقرب من 82% من الأيدي العاملة، ما يفسر الاستقرار النسبي في معدلات البطالة في **الجدول (6)** الموالى:

الجدول رقم (6): تطور مؤشرات الأمن الاقتصادي في أوغندا

السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
البطالة % اجمالي	2	3.6	3	3.6	4.19	4.19	4.19	4.19	4.19	3.8
القوي العاملة اجمالي الناتج المحلي* 109 دولار	90	99	123	142	179	202	203	232	247	270
الانفاق على الرعاية الصحية (% من اجمالي الناتج المحلي)	10.24	7.98	9.46	9.98	9.63	12.27	10.37	9.75	9.76	-

* 1UC = 1.44881 USD en 2014

¹ Groupe de la banque africaine de développement, rapport annuel 2014, op-cit, p267 (Consulté le 22/05/2017)

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي، متوفر

على(Consulté le 22/05/2017):

<http://data.albankaldawli.org/indicator/SL.UEM.TOTL.ZS>

<http://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD/countries>

<http://data.albankaldawli.org/indicator/SH.XPD.TOTL.ZS/countries>

وبالرغم من تحسن اجمالي الناتج المحلي طوال فترة الدراسة، إذ ارتفع من 90 مليار دولار عام 2005 إلى 270 مليار دولار عام 2014، إلا أن النمو الاقتصادي في البلاد يواجه عددا من المخاطر؛ تأخر الانتهاء من برنامج البنية التحتية العامة الضخمة، وعدم الاستقرار في المنطقة بسبب اضطرابات مدنية في جنوب السودان. كما واجه اقتصاد أوغندا في بداية الألفية الثالثة قيود ائتمانية على القطاع الخاص.¹

استهدف مشروع تنمية القطاع الفرعي للقطن التابع للمؤسسة الدولية للتنمية بأوغندا إلى إنعاش إنتاج وصادرات القطن من خلال زيادة المنافسة في تصنيع وتسويق القطن، وتحسين خدمات تدعيم المزارعين. وكان الهدف على وجه التحديد هو تحسين أداء صناعة القطن، وتقديم برنامج وطني للبحوث والإرشاد، وتحسين نظم الائتمان وتقديم البذور للمزارعين. على الرغم من أن تخفيض أعداد الفقراء لم يكن هدفاً صريحاً لهذا المشروع، إلا أن معدل انتشار الفقر في المناطق الريفية في شرق أوغندا - حيث ترتفع أعداد الفقراء - تراجع بشكل كبير خلال بداية الألفية الثالثة.

رابعا: وضع مؤشرات الأمن الاقتصادي في الكامرون:

تقع الكامرون في إفريقيا الوسطى، وتعتبر عضواً في البنك الإفريقي للتنمية؛ حيث كانت من بين الدول المؤسسة له في 10/09/1964، واستفادة الكامرون

¹ Economic Overview, (Consulté le 22/05/2017), Disponible sur l'URL suivant:

<http://www.worldbank.org/en/country/uganda/overview>

من تمويل البنك الإفريقي للتنمية بمقدار 1335.2 مليون UC من 1967 إلى 2014 للحد من الفقر والبطالة.¹

يعد الاقتصاد الكامروني من الاقتصاديات التي تقوم على السلع الأولية في إفريقيا، حيث وهب الله الكاميرون الموارد الطبيعية الهامة، بما في ذلك النفط والغاز، وقيمة عالية أنواع الأخشاب والمعادن والمنتجات الزراعية مثل البن والقطن والكاكاو والذرة،² ونظراً إلى ما تتمتع به البلاد من موارد نفطية، نجد أن القطاع النفطي يهيمن على صادرات الكامرون ويشغل حوالي 70 % من اليد العاملة، كما أن الناتج المحلي في تحسّن وكذلك معدلات البطالة بقيت نوعاً ما مستقرة في حدود 4% وهذا ما نلاحظه من خلال الجدول (7)، ويرجع ذلك إلى أن الكامرون لا يزال يواجه مشكلات عديدة، مثل بطء النظام الإداري، وعدم مواعاة المناخ العام لشركات الأعمال.

الجدول رقم (7): تطور مؤشرات الأمن الاقتصادي في الكامرون

السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
البطالة % إجمالي القوى العاملة	4.4	4.1	4.1	4.19	4.5	4.1	4.1	4.1	4.1	4.3
إجمالي الناتج المحلي *109 دولار	17	18	20	23	23	24	27	26	30	32
الاتفاق على الرعاية الصحية (PIB)	4.87	4.77	4.71	4.98	5.11	5.26	5.32	5	5.10	-

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي، متوفر

على (Consulté le 23/05/2017):

<http://data.albankaldawli.org/indicator/SL.UEM.TOTL.ZS>

<http://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD/countries>

¹ Groupe de la banque africaine de développement, rapport annuel 2014, op-cit, p266, (Consulté le 22/05/2017).

² Economic Overview, <http://www.worldbank.org/en/country/cameroon/overview>, (Consulté le 22/05/2017).

وقد شرعت الحكومة الكامرونية، منذ عام 1990، في تنفيذ العديد من البرامج، التي وضعها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، لتشجيع الاستثمار التجاري، وزيادة كفاءة الزراعة، وتحسين التجارة، والاستفادة من البنوك الوطنية؛ إذ ارتفع معدل الانفاق على الرعاية الصحية كنسبة من الناتج المحلي بشكل طفيف من 4.87% عام 2005 إلى 5.10% عام 2013 ليساهم في الحد من الفقر.

خامسا: وضع مؤشرات الأمن الاقتصادي في مالاوي

تقع دولة مالاوي في جنوب القارة الإفريقية، وتعتبر عضواً في البنك الإفريقي للتنمية؛ حيث كانت من بين الدول المؤسسة لهذه المجموعة في 1964/09/10، تحصلت دولة المالاوي على تمويل من طرف البنك الإفريقي للتنمية بمقدار 868.2 مليون UC من 1967 إلى 2014 للحد من الفقر والبطالة.¹

تعتبر دولة المالاوي أقل البلدان نمواً في العالم وأكثرها سكاناً، حيث شهد معدل النمو الاقتصادي في المالاوي خلال بداية الألفية الثالثة تراجع وهذا لعدة عوامل؛ منها انتشار عدة أمراض وخاصة "مرض الإيبولا"، ما أدى إلى تراجع التدفقات السياحية، وبالتالي انخفاض نسبة اشغال الفنادق مما خلق نوعاً ما زيادة في معدل البطالة والتأثير على الانتاج الزراعي؛ بسبب تخلي الكثير على أعمالهم، وبالتالي التأثير السلبي على الناتج المحلي

¹ Groupe de la banque africaine de développement, rapport annuel 2014, op-cit, p266, (Consulté le 22/05/2017).

جدول رقم (8): تطور مؤشرات الأمن الاقتصادي في ملاوي

السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
البطالة % إجمالي القوي العاملة	7.9	7.8	7.5	7.5	7.5	7.5	7.6	7.6	7.6	7.5
إجمالي الناتج المحلي* 109 دولار	27	31	36	43	50	54	56	42	39	43
الاتفاق على الرعاية الصحة (% من إجمالي الناتج المحلي)	6.18	7.01	5.49	6.74	6.76	7.24	8.38	9.19	8.33	-

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي، متوفر

على (Consulté le 23/05/2017):

<http://data.albankaldawli.org/indicator/SL.UEM.TOTL.ZS>

<http://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD/countries>

<http://data.albankaldawli.org/indicator/SH.XPD.TOTL.ZS/countries>

وتصنف ملاوي في قائمة البلدان الاشد فقراً في إفريقيا رغم الجهود المبذولة من طرف السلطات خاصة الاهتمام بالجانب الصحي والتعليمي جدول (7). ويسجل قطاعي الزراعة والخدمات نسبة كبيرة في الناتج المحلي بواقع 35%، 46% ويهيمن القطاع الزراعي على صادرات البلد؛ ومع ذلك، لا يزال الفقر على نطاق واسع ويبقى اقتصاد غير متنوع وعرضة للصدمات الخارجية.¹

ورغم هذه الجهود المبذولة وغيرها تبقى قارة أفريقيا من أكبر مناطق العالم فقراً، حيث من بين 25 دولة أشد فقراً في العالم نجد 21 دولة من قارة أفريقيا في الفترة الممتدة من (2009-2013)²، الامر الذي يهدد الأمن الاقتصادي الإفريقي.

¹ Economic Overview, <http://www.worldbank.org/en/country/malawi/overview>, (Consulté le 22/05/2017).

² للمزيد من التفاصيل أنظر: <http://www.aregialedis.com/les-25-pays-leres-un-rapport>

- وباعتبار أن الفقر من المصادر الرئيسية لانعدام الامن الاقتصادي في الدول الافريقية، فصعوبة الحد من منه، راجع الى ضعف السياسات المنتهجة ، بالإضافة الى الأثر السلبي الذي تخلفه العولمة وتحرير التجارة والتكيف الهيكلي على العمالة والانصاف الاقتصادي وتوفر الخدمات الاجتماعية؛ لاسيما:¹
- الصلة بين العمالة والفقر والأمن، ولا سيما الأثر السلبي لبطالة الشباب على الاستقرار السياسي في عدة بلدان افريقية؛
 - الأثر المدمر لوباء فيروس نقص المناعة البشرية على الأفراد والأسر والمجتمعات المحلية في أفريقيا؛
 - قضية هشاشة العمالة(العمل للحساب الخاص) في الاقتصاد غير المنظم وفي المناطق الريفية؛
 - الحاجة إلى تشجيع منظمات الفقراء.
- أما بشأن سبل تحسين مشاركة الشركاء الاجتماعيين في وضع استراتيجيات تخفيف حدة الفقر لتحقيق الامن الاقتصادي الافريقي يجب:²
- التأكد من أن الشركاء الاجتماعيين يشاركون مشاركة تامة في الفرق المعنية بوضع استراتيجية تخفيف حدة الفقر؛
- تقوية عملية صنع السياسات القائمة على المشاركة من خلال بناء القدرات، بحيث يكتسب الشركاء الاجتماعيين وغيرهم من الفاعلين في مجال التنمية إدراكا أفضل للأسس الاقتصادية الكلية الكامنة وراء استر اتيجية تخفيف حدة الفقر؛

¹ الخلاص من الفقر: آراء أفريقيا، مرجع سابق، ص2.

² نفس المرجع، ص7.

استحداث مهارات تفاوضية فعالة بشأن السياسات الاقتصادية والهيكلية والاجتماعية لإيجاد البيئة المواتية اللازمة لخلق المنشآت والوظائف.

الخاتمة:

يعتبر الأمن الاقتصادي الافريقي مسالة حيوية تواجه الطموح الاقتصادي للقارة والذي يتمثل في تحقيق دخل وطني حقيقي من مصادر متنوعة ذات سيادة وطنية إفريقية، إلا أن ما توفره العولمة من إمكانيات هائلة للإسراع بوتيرة التنمية، تتخطى منافعها أولئك الذين يعيشون خارج الاقتصاد الحديث. وقد تقلص دور الحكومات في كثير من البلدان الافريقية بسبب انعكاسات التحولات الاقتصادية الراهنة من عولمة وتداعياتها.

ويسعى البنك الافريقي للتنمية (BAD) باعتباره من بين مؤسسات التمويل للتنمية بإفريقيا إلى توفير المساندة المالية والفنية للحكومات الافريقية، والحد من ظاهرة الفقر في الدول الأعضاء داخل الإقليم، وذلك بتعبئة المدخرات من أجل إعادة استثمارها خاصة في القطاع الزراعي الذي يعتبر من السبل الكفيلة لتحقيق الأمن الاقتصادي الافريقي.

وتبين من خلال هذه الدراسة أن القارة الافريقية من أكبر مناطق الفقر في العالم بسبب تفشي الأمراض البائية مثل "مرض الإيبولا" بدولتي كوت ديفوار ومالاوي، وعدم توفر فرص العمل بشكل جيد على مستوى الدول المدروسة، الأمر يهدد الأمن الاقتصادي في تلك الدول، وبالرغم من الدعم المالي المقدم - للجزائر؛ كوت ديفوار؛ أوغندا؛ الكامرون؛ مالاوي- نقول أنه غير كافي نظرا للاحتياجات التمويلية الكبيرة لإفريقيا وضعف أسواقها المالية.

ومن تم لا بُدّ من اتخاذ إجراءات تهدف إلى عدالة توزيع الدخل القومي من قبل الحكومات الإفريقية بما يقلل التفاوت بين مختلف فئات المجتمع؛ ومحاربة البطالة بتنشيط دور الدولة والقطاع التعاوني؛ والقطاع الخاص الاستثماري لخلق المزيد من فرص الاستخدام في المدن والأرياف لتشجيع إنتاج الأسر المنتجة،
كذلك نوصي:

- على مستوى البنك الإفريقي للتنمية بضرورة استفادته من تمويل الأسواق المالية الدولية؛ حتى يتمكن من تقديم المزيد من التمويل للقارة الإفريقية.

- على مستوى دولتي الجزائر والكامرون تبين بأنها تعتمد على ريع الطاقة، ومن تم نؤكد على أهمية تنويع اقتصادهما للحصول على مصادر تمويلية إضافية، في حين أن باقي دول الدراسة-؛ كوت ديفوار؛ أوغندا؛ مالاوي- تعتمد على قطاع الزراعة التقليدية، ومن تم نؤكد على استغلال المكننة والأساليب الزراعية الحديثة للحصول على مصادر تمويلية إضافية.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

- بشير مصيطفي، نهاية الربيع (الأزمة والحل)، جسور للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الجزائر، 2015.
- ستيثي الزازية، الثروة البترولية والأمن الاقتصادي العربي، مجلة "المستقبل العربي" مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد 432 ، فيفري 2015.
- مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية: نظريات وسياسات وموضوعات، دار وائل للنشر، ط2007، عمان، الاردن.
- محمد صفوت قابل، نظريات وسياسات التنمية الاقتصادية، الأردن، 2008.

- هنادى سلطان ، " الأمن الاقتصادي الأفريقي بين الواقع والمأمول، مؤتمر بعنوان "الأمن الانساني في أفريقيا " بمقر المعهد بجامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، 26-27ماي 2015 .
- بشير مصيطفى، الإصلاحات التي نريد(مقالات في الاقتصاد الجزائري)،جسور للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، الجزائر، 2012.
- الأمن الاقتصادي، متوفر على الرابط التالي:
www.icrc.org/ara/resources/documents/publication/p0954.htm
- الخلاص الفقر آراء من أفريقيا، الاجتماع الإقليمي الافريقي العاشر، أديس أبابا، ديسمبر 2003، متوفر على الرابط www.ilo.org/public/arabic/standards/.../dg-rep3.pdf ،
- القضاء على الفقر والجوع: الهدف الإنمائي 1 للألفية، متوفر على الرابط:
<http://www.un.org/ar/ecosoc/about/mdg1.shtml> .
- الامم المتحدة، تقرير عن الاهداف الانمائية للألفية، 2011، متوفر على الرابط:
http://www.un.org/arabic/millenniumgoals/pdf/MDG2011.North.Africa_PR.pdf-
- الامم المتحدة، تقرير عن الاهداف الانمائية للألفية، 2014، متوفر على الرابط:
http://www.un.org/arabic/millenniumgoals/pdf/MDG2014.North.Africa_PR.pdf.

ثانيا: المراجع بلغة الاجنبية

- Groupe de la banque africaine de développement, la BAD en bref, 2013, Disponible sur l'URL suivant : http://www.regions-francophones.org/site/static/countryuploads/37/La_BAD_en_bref.pdf (Consulté le 01/12/2015)
- Groupe de la banque africaine de developpement, la BAD en 10, 2010. Disponible sur l'URL suivant: http://www.afdb.org/fileadmin/uploads/afdb/Documents/Publications/La_BAD_en_10.pdf (Consulté le 01/12/2015)
- Groupe de la banque africaine de développement, stratégie du secteur de l'agriculture 2010-2014, janvier 2010.
- Banque africaine de développement, répartition des voix par administrateur, état du pouvoir de vote au 31 janvier 2015.
- Groupe de la banque africaine de développement, "présentation financière", 2014,
- Groupe de la banque africaine de développement, "au centre de la transformation de l'afrique, stratégie pour la période 2013-2022."
- Secteur privé et développement , "le financement des PME en Afrique subsaharienne", revue de PROPARCO, numéro 01, mai 2009, .
- Groupe de la banque africaine de développement, rapport annuel 2014.

. Disponible sur l'URL suivant

http://www.afdb.org/fileadmin/uploads/afdb/Documents/Generic-Documents/Rapport_annuel_2014.pdf (Consulté le 01/12/2015)

- MDG 1: **Eradicate extreme poverty and**

hunger. <http://www.mdgmonitor.org/mdg-1-eradicate-poverty-hunger>

- <http://data.albankaldawli.org/indicator/SL.UEM.TOTL.ZS>

- ، <http://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD/countries>

- <http://data.albankaldawli.org/indicator/SH.XPD.TOTL.ZS/countries>

- Economic Overview, (Consulté le 22/05/2017), Disponible sur l'URL suivant:

<http://www.worldbank.org/en/country/uganda/overview>